

## مجلس إدارة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل يصادق على ميزانية وخطة عمل 2022

برئاسة السيد يونس السكوري وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، عقد مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل اجتماع مجلس إدارته بتاريخ 18 مارس 2022 للمصادقة على خطة عمل وميزانية 2022.

وبمناسبة هذا الاجتماع الذي عرف حضور ممثلي الأجراء وممثلين عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومختلف القطاعات الوزارية المعنية. أكد السيد السكوري في كلمته الافتتاحية على أهمية هذا المجلس الإداري الذي يتزامن مع انتقال التكوين المهني إلى السرعة القصوى عبر تفعيل إصلاحات هيكلية يتولى المكتب مجموعة منها.

كما ذكر السيد الوزير بضرورة القيام بخيارات مفصلية لمواكبة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في تنفيذ خارطة الطريق مع مراعاة كافة التحديات واغتنام الفرص.

ويجب أن تمكن هذه الخيارات المكتب من:

- 1- الاستمرار في لعب دور رئيسي في التكوين الأساسي المتوج بدبلوم.
- 2- تقوية عرضه في التكوين التأهيلي بما يتلاءم مع السياسات القطاعية الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بالتربية الوطنية.
- 3- التمويع كفعل مرجعي في مجال التكوين المستمر وتعزيز نشاطه في المجال المقاولاتي عبر تعبئة مكامن قوة محيطه المباشر.

وأشار السيد الوزير إلى التقدم الملموس في حكمة المكتب منذ انعقاد مجلسه الإداري الأخير، والذي فعل لجنة الافتحاص التي ساهمت في اقتراح محاور للتحسين.

وأشاد السيد الوزير أيضا بالجهود المبذولة وبمقترحات مختلف الهيئات الإدارية التابعة للمكتب، التي تؤكد على الانتقال إلى مرحلة التعاون والبناء المشترك، واغتنام الفرصة لشكر الفاعلين على التزامهم ومساهماتهم.

وأثنى السيد الوزير بشكل خاص على أطقم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لتفانيهم ومجهوداتهم المستمرة للمضي قدما في الأوراش الكبرى لخارطة الطريق، خاصة في شقها المتعلق بمدن المهن والكفاءات.

وفي معرض كلمتها، سلطت السيدة لبنى اطریشا المديرية العامة للمكتب الضوء على الخريطة التكوينية لسنة 2022-2023، والتي تهدف إلى الرفع من الطاقة الاستيعابية لتصل إلى **408.000** مقعد بيداغوجي مقابل 400.000 خلال الدخول التكويني 2021-2022، أي بزيادة بنسبة 2% من خلال الرفع بالخصوص من مقاعد التكوين المتوج بدبلوم بنسبة 10%.

وفيما يخص ورش إعادة هيكلة عرضه التكويني، ستركز جهود المكتب على خلق **164** شعبة جديدة وإعادة هيكلة **162** أخرى والإبقاء على **39** شعبة تكوينية. حيث ستهتم هذه العملية بشكل خاص 15 قطاعا تكوينيا و 26 قطاعا فرعيا مختلفا بما في ذلك 07 قطاعات جديدة و 19 من القطاعات الفرعية التي يعمل المكتب على تنويعها.

وخلال السنة المالية 2022، سيواصل المكتب عمله من أجل تمكين المتدربين من المزيد من الممرات التكوينية بهدف منحهم آفاقا أوسع.

واستمرارا في تنفيذ خارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني، ستشهد هذه السنة أيضا تحديث البنيات التحتية لـ 73 مؤسسة وتجهيز 24 أخرى.

أما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج مدن المهن والكفاءات، الذي يعد المشروع الأبرز لخارطة الطريق الجديدة، فقد شكل انعقاد مجلس الإدارة فرصة للوقوف على المشاريع التي سيتم انتهاء أشغالها قريبا وكذا المشاريع قيد التنفيذ أو تلك التي سيتم

### الدار البيضاء، في 18 مارس 2022

إطلاقها مستقبلا. وللتذكير فإن مدن المهن والكفاءات ستقدم عرضًا تكوينيا يتمحور حول 154 شعبة، 62% منها جديدة و37% تم تحديثها. ويضم هذا العرض أيضًا 69% من التكوينات المتوجة بدبلوم و 31% من التكوينات التأهيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، يهدف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خلال 2022، إلى إطلاق نظام التوجيه المندمج الجديد، والذي تم تصميمه وفق منهج مبتكر لدعم الشباب في مختلف مراحل التوجيه وضمان انسجام أفضل بين المتطلبات المهنية والتكوين. وسيصاحب ذلك أيضا تعزيز الوسائل اللازمة لتعميم المشروع، لا سيما من خلال خلق 62 فضاء للتوجيه في سنة 2022، بالإضافة إلى تكوين وتنمية كفاءات مستشاري التوجيه.

وبخصوص زيادة الأعمال، فسيتم التركيز خلال سنة 2022 على تطوير آلية للدعم وفق منهج مندمج، بدءا بالتحسيس والتكوين، وصولا إلى عملية التتبع بعد إنشاء المقاوله ومرورا بعملية مواكبة حاملي المشاريع. حيث سيرتكز عمل المكتب على التشجيع والتكوين في ريادة الأعمال، لا سيما من خلال الاستمرار في توسيع برنامج الابتكار المقاولاتي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن سنة 2021-2022 قد عرفت انطلاق برنامج الابتكار المقاولاتي PIE بداية على مستوى 3 جهات نموذجية وهي: سوس-ماسة، والعيون-الساقية الحمراء والشرق، بالإضافة إلى مدينة بنجرير، على أن يتم تعميمه تدريجيا في باقي الجهات.

والتزاما منه بالبرامج الحكومية الرامية إلى مواكبة الشباب وتعزيز قابلية التشغيل، سيساهم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل خلال هذه السنة في تنفيذ برنامج "أوراش"، عبر تبني مقاربة الورش/المدرسة وتعبئة مستشاري التوجيه في جهات المملكة الـ 12، من أجل مواكبة المستفيدين من هذا البرنامج الطموح.

وسلّطت السيدة اطريشا الضوء أيضا على مشروع التأهيل المهني للشباب العامل خاصة في القطاعات غير المهيكلة وكذلك الشباب الباحث عن فرص شغل، من خلال توفير عرض تكويني جديد، يضم 139 شعبة تغطي 13 قطاعاً، أي 32% من إجمالي العرض الوطني.

ولم تفوت السيدة المديرية العامة، في أعقاب كلمتها، فرصة التأكيد على الأهمية التي يوليها المكتب لتثمين الرأسمال البشري، من خلال سياسة حكيمة في اختيار الموارد البشرية وموجهة بشكل خاص نحو الاستمرار في برامج التكوين وتنمية كفاءات الموظفين، فضلا عن تحسين سياسة تسيير المسارات الوظيفية داخل المكتب.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية اللازمة لتنفيذ خطة العمل تبلغ 3032 مليون درهم.